



جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية



كلية التدريب

قسم البرامج التدريبية

الأسس والمحددات المختلفة لمواجهة الانحراف الفكري

إعداد الدكتور. عبدالرحمن بن معلا اللويحق
بحث مقدم للدورة التدريبية
دور الإعلام في مجابهة الانحراف الفكري



القاهرة - خلال الفترة من ١ - ٥ / ٢ / ١٤٣١ هـ

الموافق ١٦ - ٢٠ / ١ / ٢٠١٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

فاستجابة لدعوة سعادة الدكتور: (علي بن فايز الجحني) عميد كلية التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

أقدم للسادة المشاركين في الدورة التدريبية التي عنوانها: { دور الإعلام في مواجهة الانحراف الفكري } هذه الورقة العلمية التي عنوانها: "الأسس، والمحددات المختلفة، للمواجهة الإعلامية للانحراف الفكري".

أملاً أن يفيد منها السادة المشاركون في هذه الدورة

أملاً أن يثروا بنقاشاتهم وملاحظاتهم هذه الورقة العلمية

معتذراً عن كل تقصير، خ اصة وأن الموضوع من السعة بحيث لا يمكن حصره في ورقات يسيرة

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد

وكتب:

د. عبد الرحمن بن معلا اللويحق

تعد الوسائل الإعلامية اليوم، أكثر الوسائل تأثيراً في نفوس الناس وآرائهم، ومعتقداتهم وسلوكهم، وموقفهم من الحياة والأحياء.

والأصل أن وظيفة الإعلام هي : تزويد الناس بالأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة، والحقائق الثابتة التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، أو مشكلة من المشكلات؛ بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن الحق خالياً من التحيز.



إن الناس يتأثرون بوسائل التوجيه التي تشكل شخصية كل فرد من أفراد الأمة، بل وتعيد صياغة من تشكل من قبل، ولقد شهد العالم في القديم وسائل للتوجيه بدائية غير معقدة، محدودة الأثر من جهة المكان، والزمان، والموضوع، وأما في العصور المتأخرة، فقد استحدثت وسائل للتوجيه والتأثير ذات خطر وأثر لا يقارن بالوسائل القديمة، فلئن كانت الوسائل القديمة خاصة بأسرة، أوحى أو قرية صغيرة، فإن وسائل الإعلام اليوم تؤثر في العالم كله؛ إذ تميز العصر الذي نعيشه - فيما تميز - بثورة إعلامية شاملة، حيث أضحى العالم (قرية صغيرة).

ولئن كانت الوسائل القديمة قاصرة على التوجيه اللفظي المباشر، فإن وسائل الإعلام اليوم تؤثر: بالصوت، والحرف، والصورة، بل بالصوت المحسن، والصورة الملونة، والخط المنمق.

ولئن كان إنسان أمس يستطيع أن يناقش الموجه له المؤثر فيه ، فإن الأمر يختلف اليوم؛ إذ تميز الطرح الإعلامي بأنه طرح يوجه من خلاله القائمون على الإعلام دون خيار ، أو معارضة ، وإذا كان هناك لون من المعارضة القلبية ، فإنها سرعان ما تتهار وتنتلش ، ويرضى المرء ويتابع بسبب كثرة الإمساس.

والوسائل الإعلامية ، وإن كانت في حقيقتها (وسائل محايدة) أي: ليست في حد ذاتها مفسدة أو مصلحة ، وإنما هي بحسب ما يعرض فيها ، إلا أن استعراض عمل تلك الوسائل شاهدة على أن المادة المعروضة تعد منفذاً للغزو الفكري المدمر، لدين الأمة وقيمها وأخلاقها.

وإذ تبين أن الإعلام منفذ مؤثر من منافذ الوعي، ومداخل نشر الثقافة بين الناس، فإن له في ذلك عملاق أساسيان:

الأول: العمل التأسيلي بحيث يقيم الناس على الحق، وينشر بينهم الفضائل، ويؤسسهم على قيم الحق والعدل، والاستقامة.

الثاني: عمل تقويمي لمعالجة انحرافات الناس في فكرهم وعلمهم، أو في عملهم وسلوكهم.

إن دور الإعلام في التعاطي مع مشكلات الانحراف الفكري يعد من أهم الأدوار وأخطرها؛ يتبدى ذلك من وجوه:

- ١ - أن المعالجة الإعلامية تؤثر على طرق المعالجة الأخرى، فكتابة الصحفي في صحيفته قد تؤثر على مجرى الحكم في قضايا الانحراف الفكري المعروضة أمام القضاء، ولو كان ذلك التأثير في الجانب النفسي.

٢- أن المعالجة الإعلامية ترسخ في العقول ما قد لا يكون مقبولاً، بل ربما كان انحرافاً إلى الجهة المقابلة، وذلك لشدة سيطرة هذه الوسائل على العقول وقوة إقناعها؛ إذ من الواضح أن عامة الناس يقعون تحت أسر الانطباع الناتج عما يرونه، أو يقرؤونه في الوسائل الإعلامية.

٣- إن المعالجة الإعلامية يمكن أن تصرف النظر إلى جانب من جوانب المشكلة، بينما لو اعتمدت على أصل علمي، لوسعت الأفق للنظر في جوانب مهمة أخرى، إن قصر النظر يجعل المعالجة قاصرة عن تحقيق أهدافها.

يقول الدكتور : إبراهيم إمام : (ينجح الإعلام كثيراً في تركيز الانتباه حول موضوعات معينة، وهنا لا تقوم الصحافة - مثلاً - بالتوجيه إلى مضمون فكري معين، بقدر ما تسعى إلى بلورة اهتمام الجماهير حول مسائل وقضايا تريد أن تضعها في بؤرة الشعور، لذلك كان اختيار الموضوعات، وإلقاء الأضواء عليها هو في حد ذاته نوع من التوجيه)^(١).



إن دور وسائل الإعلام باعتبارها وسائل ثقافية ، وفكرية لا بد أن يتجه إلى ثلاث مهام أساسية هي^(٢) :

١ **بث الوعي** : تعد توعية الناس من مهام الإعلام من خلال بث الثقافة الإسلامية السليمة وإشاعة القيم الحقيقية التي يتبناها الإسلام ، وإثارة وعي الأمة حول القضايا الراهنة والمصيرية ، وتمكين أفراد المجتمع

(١) الإعلام والاتصال بالجماهير: (١١).

(٢) مستفاد بتصرف يسير م ن د . عثمان بن صالح العامر : مسؤولية المثقف الإسلامي تجاه قضايا الإرهاب: (١٨-١٩).

من التمييز بين الثقافة الإسلامية الأصيلة والثقافة الدخيلة وبين ما هو خرافة وانحراف وما هو حقيقة دينية ، وهو المسؤول عن الوصول بوعي الأمة إلى المستوى الذي يؤهلها للقيام بدورها الحضاري في إطار من الترابط بين الثقافة والسياسة .

٢ **النقد** : ممارسة النقد وظيفة أساسية لتطوير أي عمل سواء كان ثقافياً أو سياسياً أو اجتماعياً ، وعندما نستثني الوحي المعصوم من الخطأ ، يجد الإعلام أمامه مساحات واسعة للنقد البناء الهادف إلى تطوير المجتمع وإحياء القيم الإنسانية ولا سيما إذا كان الإعلام يجيد آليات النقد ويتقن استخدامها ، حينها سيكون سبباً لتشخيص مواطن القوة والضعف. وينبغي للإعلام وهو يمارس النقد التوافر على خلفية قادرة على تحديد المساحات الخاضعة للنقد من حيث طبيعتها وخصائصها والظروف التي تمر بها ودرجة أولوياتها لكي تكون العملية إيجابية وبتجاه البناء والتقويم والتجديد والتطوير ، بالإضافة إلى ذلك تقع على الإعلام تنمية الحس النقدي عند الأمة لكي تتفاعل مع عملية التجديد والتطوير .

٣- **تبنى قضايا الأمة** : الإعلام هو الذي يحمل هموم أمته ، وهو لسان حال المجتمع ، يتبنى قضاياها ويدافع عنها ولا يجوز له أن يتخلى أو يتقاعس أو ينظر لها نظرة فوقية تفوت عليه دوره الحقيقي في الوسط الاجتماعي . ولكي يكون الإعلام أكثر مصداقية ينبغي أن يكون أول مضح من أجل الأمة وقضاياها المصيرية ، وأشد التزاماً بالقيم ، وأكثر تعهداً بالمبادئ ، محتكماً إلى الأسس الدينية والأخلاقية ، وأن لا يتجاوز في سلوكه الحدود الشرعية ، وتمثل هذه المهمة الحقل التطبيقي للمثقف ، ودائرة مصداقيته وسط الأمة ، وعليها يتوقف نجاحه في أداء مهمته ، ولا يعني إسناده هذا الدور إلى المثقف إلغاءً لدور غيره ممن تقع عليهم مهام أخرى ومسؤوليات تختلف طبيعتها عن هذه المسؤوليات ، وعندما يمارس

الإعلام دوره وسط الأمة لا يحجم دور الفقيه والمفكر الإسلامي وإنما يتداخل ويتكامل معهما .



وهذا المبحث معقود؛ لبيان المحددات الذي نية والثقافية والقانونية للمعالجة الإعلامية لمظاهر الانحراف الفكري وهي كالتالي:

أولاً: التخطيط للمعالجة :

إن المنطق السليم يستوجب أن يسبق أي عمل تفكير وتأمل فيما يريد أن يفعله الفرد أو الجماعة ليعلموا ما المراد عمله وكيف يؤدي هذا العمل وبواسطة من ، وما الأساليب التي يجب أن تتخذ والوسائل التي ينبغي أن تستخدم ، وما الموارد المطلوبة لأداء هذا العمل.

ونتيجة لهذا يتم بيان الإطار الشامل والتفصيلي للأهداف والخطوات والمراحل والعناصر اللازمة ؛ لتحقيق الغاية ومعرفة احتمالات النجاح ، ومعوقاته⁽¹⁾.

فالتخطيط السليم إذن يوضح منهج العمل بكل دقة ، فتبين الغاية ، والأهداف وتسهل عليه الاتصالات بين من يقوم بهذا الجهد ، وتتسبب المعلومات اللازمة لمعرفة ما تم إنجازه أو ما أعاق العمل من عقبات ، فإذا تم

(1) انظر: علي محمد عبد الوهاب: مقدمة في الإدارة: (٥٧) .

التخطيط المدروس من قبل العلماء وأهل الاختصاص فإنه يعطيهم الثقة بأنهم يسيرون وفق خطة وضعوها واقتنعوا بها وعرفوا مراحلها واحتمالاتها ، وليس عملهم مبنياً على اجتهادات أفراد متشتتين كل منهم يسير حسب خطة وضعها لنفسه وارتضى السير عليها . أو أنه يسير حسب ما ينقذ في ذهنه ساعة العمل دون نظر لمن يعمل معه؛ لأن هذا يجعل عملهم مضطرباً أو متضاداً لا ختلاف الفهم بين الناس ، وتباين إدراك مظان المصالح والمفاسد المقدرة^(١).



ثانياً: الإخلاص في المعالجة:

إن إصلاح القصد أساس لقبول الأعمال عند الله سبحانه، والمخلص يهيئ الله له القبول في قلوب عباده، فتثمر أعماله ثمرات جليلة، ولذلك جاء الأمر بالإخلاص في قول الله - عز وجل - : { وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ } [سورة: البينة: الآية: ١٥].

وفي الحديث المشهور عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه"^(٢).

(١) انظر: عبد الرحمن الخليلي: وظيفة العلماء والدعاة في احتواء السلوك الإرهابي: (١٢-١٣).

(٢) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه منها: كتاب: الإيمان، باب: ما جاء أن الأعمال بالنية (٢٠/١) الجديد ومسلم: كتاب: الإمارة، باب: قوله صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنية": (١٥١٥/٢).

والقصد الصالح هنا : أن يبتغي معالج الانحرافات الفكرية بعمله وجه الله - تعالى - والدار الآخرة، ويقصد الوصول إلى الحق، وإيصال الخلق إليه، وإعلاء كلمة الله في الأرض.

وأما المقاصد السيئة فغير متناهية؛ لكن منها:

العلو في الأرض، أو المعاندة والمغالبة، أو طلب الدنيا، أو تسويغ ظلم واقع على طائفة من الناس، أو التعصب على مقتضى توجهات أو أحزاب أو طوائف.

ورحم الله أئمة الإسلام الذين كانوا يجتهدون في معالجة الأفكار المنحرفة على الإخلاص في المعالجة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في مقدمة رده على الأحنائي: (فأما ما فيه من الافتراء والكذب على المجيب، فليس المقصود الجواب عنه، وله أسوة أمثاله من أهل الإفك والزور، وقد قال الله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ } {سورة: النور، الآية: ١١}).

بل المقصود الانتصار لله ولكتابه ولدينه، وبيان جهل الجاهل الذي يتكلم في الدين بالباطل، وبغير علم فأذكر ما يتعلق بالمسألة والجواب.

وليس المقصود أيضاً العدوان على أحد لا المعترض ولا غيره، ولا بخس حقه، ولا تخصيصه بما لا يختص به بما يشركه فيه غيره، بل المقصود: الكلام بموجب العلم والدين، كما قال الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا
اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ {سورة المائدة، الآية: ٨}.

وليس أيضاً المقصود ذم شخص معين، بل المقصود بيان ما يذم وينهى عنه، ويحذر عنه عن الخطأ والضلال في هذا الباب، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: " ما بال رجال يقولون، أو يفعلون كذا ؟ ".

فيذم ذلك الفعل، ويحذر عن ذلك النوع.

وليس المقصود إيذاء شخص معين، لكن لما كان هذا صنفاً مصنفاً وأظهره، وأشهره، لم يكن بدُّ من حكاية ألفاظه والرد عليه، وعلى من هو مثله ممن ينتسب إلى علم ودين، ويتكلم في هذه المسألة بما يناقض دني المسلمين، حيث يجعل ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم كفرةً^(١).

وأمر الإخلاص دقيق، إذ قد يكون مأخذ المرء مأخذاً دقيقاً، صرفه عن الإخلاص إلى ضده، فقد يريد الانتصار لنفسه من قوم كفره، فيعالج القضية بأن يكفرهم ويظلمهم، وقد يكون الطرح الإعلامي مشوباً بشيء من الانتصار لطائفة أو حزب أو توجه، وتكون المعالجة لهذا الغرض لا لإبانة الحق والدعوة إليه.



(١) الرد على الأخطائي: (١٥-١٦).

ثالثاً: العلم:

إن المعالج للانحرافات الفكرية في الإعلام أو غيره يتصدى لمشكلات متعددة الجوانب، ولا يمكن أن يعالج أحد هذه المشكلات ما لم يكن مؤهلاً بالعلم، قادراً على فهم الانحرافات، وأبعادها، ومصادرها ومواردها، وأسبابها، ومظاهرها قادراً على رد الشبهات، وقد ذم الله - عز وجل - قوماً يجادلون بغير علم فقال: { وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ } [سورة الحج، الآية: ١٣].

وفي الغالب إن المنحرفين فكرياً لهم قدرة على المجادلة فيما انحرفوا فيه، فحين يتصدى إنسان لمعالجة انحرافهم وليس عند ه قدرة علمية، فذلك مؤذن بفتنة الاثني، فيظن المنحرف فكرياً أن الحق معه، لانقطاع حجة من يحاوره، ويشكك المجادل في الحق الذي معه لما سمع من الشبه.

ومع أن القضية في العلم نسبية تختلف باختلاف الناس، واختلاف القضايا المطروحة، فإن كان الانحراف في أمر ظاهر المآخ ذ يمكن لطالب العلم المبتدئ الدخول في معالجته، ساغ ذلك، ومتى كانت القضية تحتاج إلى علم وجب التوقف إلا لمن عنده علم.

إننا اليوم في وسائلنا الإعلامية بحاجة إلى المتخصصين في القضايا الفكرية، والذين يدرسون ويتابعون هذه القضايا وظواهر الانحراف، ويكون كلامهم ليس قولاً ملقى على عواهنه، بل هو رأي علمي مبني على الأدلة.



رابعاً: التوازن والرجوع إلى الوسطية

إن الانحرافات الفكرية تتقابل، وحين معالجة الانحراف، ينزع الناس في أحيان كثيرة إلى الانحراف المقابل؛ فالماديون حين يوغلون في المادية ويصابون بأمراضها من القلق والاكتئاب والفراغ الروحي، ينتقلون إلى انحراف مقابل وهو : الإيغال في الجانب الروحي، فيفرون إلى الرياضات الروحية، وتعذيب النفس.

ولقد شهدت البشرية في تأريخها ألواناً من ذلك، فحين قامت الثورة الفرنسية الكبرى على الحكم النصراني الديني صار الناس إلى العلمانية فنبذوا الدين، وتحلوا من القيم.

وحقيقة الأمر : أن هؤلاء الفارين من الانحراف صاروا إلى انحراف مقابل.

وهذا الأمر الذي وقع من الناس بعامة، وقعت فيه فئام من الأمة.

لقد تميز الإسلام بأنه دين الوسطية والاعتدال، والمسلمون بذلك هم الأمة الوسط: { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا } {سورة: البقرة، الآية: 143}.

ويقول الله تعالى: { اهدنا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ❖ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ } {سورة: الفاتحة، الآيتان: 6- 7}.

والصراط المستقيم هو الوسطية التي هي سمة هذه الأمة؛ فإن الله

عز وجل - علمنا أن ندعوه أن يرزقنا الهداية، ويسلمنا من الانحراف بنوعيه: (الغلو، والتفريط) فالواجب أن يعتنى بالاعتدال والوسطية، لا أن ينتقل الناس من انحراف إلى انحراف.

إن تحقيق التوازن في المعالجة، له فوائد عديدة، منها:

١- السلامة من الانحرافات المتقابلة، فحتى لا يبقى الفرد والمجتمع في تقلبات بين التيارات المختلفة كان من الواجب بيان الأمر الوسط الذي هو الحق، ومن ثم رد الناس جميعاً إليه.

٢- كسب ثقة المعالج، ذلك أنه إذا علم أنك في الجهة المقابلة لانحرافه لم يأبه بما تقول لأنه يرى الانحراف ظاهراً، لكنه حين يعلم أنك تقف على الحق تكسب ثقته، ويراك أهلاً لأن يقبل نصحك.

٣- الوصول إلى نتيجة المعالجة، وهي سلامة المنحرف من انحرافه، وتحصين المجتمع من ذلك الانحراف وأشباهه.



خامساً: وضع الأمور في نصابها دون تهوين، أو تهوين

إن الإعلام الموجه عقدياً وفكرياً؛ يسعى إلى إبراز كل المعلومات الذاهبة باتجاه المعنى الملائم لأرائها؛ حيث يضخم الخبر بقصد التفسير، والتحبيب، ثم يصعد التضخيم من خلال العنوان أو التعليق.

وقد يكون ذلك التضخيم بالعبارات القوية، أو بالتزديد أحياناً.

وفيما يخص بعض معالجة بعض الانحرافات الفكرية يقول الأستاذ الدكتور: محمد عمارة: (الدور الذي يلعبه الإعلام في تضخيم ظاهرة، وشريحة التطرف الإسلامي كبير جداً ومدمر .. نحن نمارس التضخيم والتزييف، ويأتي القضاء بعد ذلك؛ ليبرئ في سطرين المتهمين الذي طالما تحدثت أجهزة الأمن والإعلام عنهم باعتبارهم جناة، وفي النهاية ما يرسخ في أذهان الناس هو: ما تقوله أجهزة الإعلام، وليس ما يقوله القضاء^(١) .

وقد أورد بعض الكتاب جملة من الوقائع التي عولجت في الوسائل الإعلامية بطريفة اقترنت بالتهويل ثم بين القضاء أن الأمر لم يكن بالصورة التي ذكرت، ثم يختم عرضه لتلك الوقائع بقوله: (إن المهمة العاجلة والملحة، تتمثل في ضرورة التعرف على الوقائع بصورتها وأحجامها الطبيعية بغير ابتسار أو تلوين، وبغير التزام أو تحيز إلا للحقيقة الخالصة المجردة عن الغرض والهوى، وإذا كنا نشكو ، ونسعى جاهدين لرد التطرف في الفكر، فأولى بنا أن نتصدى للتطرف في المعالجة أو رد الفعل، فالمعلومة الخاطئة تحدث انطباعاً غير صحيح لا بد أن يلقي بظله على طبيعة القرار المتعلق بالموضوع^(٢) .

وليس قولنا بالنهي عن التهويل والمبالغة في معالجة قضايا الانحراف الفكري يعني التهوين بل المراد أن توضع الأمور في نصابها، وأن يعرف الصحفي، أو الكاتب، أو منتج الفلم الوثائقي، أو غيره من المنتجات الإعلامية أن للقضايا الفكرية خطرها وأهميتها، وأن المعالجة الخاطئة قد تنتج شروراً أعظم.

(١) نقلا عن: د. عمرو عبد السمیع: المتطرفون: ندوات ودوائر حوار: (١٩).

(٢) فهمي هويدي: التدين المنقوص: (٢١٥).



سادساً: ضبط المفاهيم والمصطلحات

إن للمفاهيم والمصطلحات أهميتها وخطورها ، فالعلم بمعاني الألفاظ ،
ومعرفة المفاهيم باب رئيس؛ لفهم مقصد المتكلم.

والحاجة ملحة لضبط منهج فهم الألفاظ خاصة الألفاظ الشرعية ، وأن
يكون إطلاقها على علم وذلك لأمر منها:

١- ألا تكون هذه الألفاظ نسبية غير محررة يستخدمها كل امرئٍ
كما يحلو له.

٢- ألا تحمل هذه الألفاظ على الاصطلاح الحادث لقوم ، أو فئة من
الناس.

هذا في الألفاظ الشرعية.

أما المصطلحات العلمية ، أو الاجتماعية ، أو السياسية ، فإن من المهم
جداً تحريرها وضبطها.

إنك لو تأملت لوجدت أن كثيراً من الطرح الإعلامي تتسم معالجاته
بالانفعالية والعاطفية ، وأن من أظهر ما تفقده ضبط الألفاظ الشرعية التي
تطلقها في أحيان على فئام من الناس من مثل (الغلو ، والتشدد ،
والخوارج) ونحو ذلك.

وليس الإشكال في إطلاقها ، بل في عدم ضبط اللفظ وإطلاقه على

من لا يتصف بمقتضاه في بعض الأحيان.

وكذا الأمر في مصطلحات : (كالأصولية، والإرهاب) أو حتى :
العقلانية، والاعتدال).

لقد أضحت بعض الوسائل الإعلامية قنوات تتقل المصطلحات
المتناسبة مع وضع الغربيين إلى المسلمين، مع أن تلك المصطلحات غير
مناسبة للوضع عند المسلمين، مثل مصطلح : (الأصولية) وهو يرمز لوضع
معين في الحياة الغربية لا يمكن أن ينطبق على المسلمين.

وإذا نقل إلى العالم الإسلامي، فينبغي أن يكون مصطلحاً دالاً على
معنى حسن، وليس العكس.

ودراسة الواقع الإعلامي يجد أن مصطلحات راجت في حقبة زمنية
لأغراض تخدم توجهات معادية ما لبثت أن انتهت؛ ليستخدم غيرها، واعتبر
ذلك بمصطلحات مثل: (الإرهاب، والأصولية).

إن من الواجب أن يكون الموجه وراء نشر المصطلحات جهات علمية
تضع الأمور في نصابها، وتحكم إطلاقها على الفئات، أو الأشخاص.



سابعاً: الصدق وعدم حجب المعلومات

إن من الملاحظ أن من وسا ئل الإعلام ما يمارس حجباً ظاهراً
للمعلومات التي لا توافق توجه القائمين على هذه الوسائل، فيعمدون في

عرض الأفكار إلى ما يوافق آرائهم، فينشرون آراءهم وآراء من هو على مثل مشربهم بصور متكررة وجذابة ومتنوعة العرض بينما هم في المقابل يحجبون غيرها، وهم فيما يزعمون ينادون بالحرية، بل قد يعمدون إلى الضبط الانتقائي حتى للمعلومات والأخبار، فينشرون المعلومات المتفقة مع آرائهم، ويمنعون نشر المعلومات المخالفة لأفكارهم^(١).



ثامناً: ترك الإثارة، واعتماد الرشد:

إنه في ظل تعدد الوسائل الإعلامية أضحت الاتصاف بالإثارة في الطرح للقضايا الساخنة مجلبة للقراء ومنفقة للصحف، وهذه الإثارة بالعنوانات الصاخبة، أو الرسوم الساخرة، أو بتضخيم الأحداث، وإن انفق السلعة وروجها إلا إنه ليس أسلوباً رشيداً لمعالجة القضايا الفكرية.

فهو في المقابل يروج لسوق الانحرافات المتقابلة ويثر الأحقاد في بعض المجتمعات، ويعيب النظرة الموضوعية العلمية، ويجعل الحقائق مشوشة في الأذهان.

هذا كله إذا كانت الإثارة لأغراض المادية، ولكن الأمر يشد إذا استخدمت الإثارة للسيطرة على أفكار الناس وعقولهم، ولتحويل معتقداتهم وأنماط سلوكهم غير المتفقة مع القائمين على الوسيلة الإعلامية إلى معتقدات، ووجهات نظر وأفكار جديدة.

إن الرسم الساخر الذي يستخدم الإثارة؛ لمعالجة فكر ما، قد يؤدي إلى أن يقابل بأفعال عدوانية تزيد من اشتعال المشكلات.

(١) انظر: فتحي الأبياري: الإعلام العالمي والدعاية: (١٥٨).



تاسعاً: التشخيص السليم لانحراف الفكري

إن التشخيص السليم لأسباب الانحراف الفكري أحد المهام الأساسية للمفكر والمثقف والإعلامي المسلم .

ونظراً لاختلاف عملية التشخيص باختلاف المرجعية وتوجهات المفكر تتنامى المسؤولية في تشخيص أسباب الظاهرة وفق المرجعية الإسلامية التي تعبر عن حركة المجتمع ، وتتعدد هذه المسؤوليات لتشمل :

أ (تاريخياً: تقع على المفكر الإسلامي مسؤولية دراسة قضايا ظاهرة الانحراف الفكري من حيث :

الكشف عن العوامل الموضوعية والذاتية التي أفضت إلى الانحراف الفكري وخلفياتها الدينية والفكرية والاجتماعية والسياسية.

وبيان المنابع التي لعبت الدور الأساس في تشكيل بؤر الانحراف الفكري.

كما يتحمل المثقف والإعلامي المسلم مسؤولية الكشف عن الأسباب الخاصة والعامة للانحراف الفكري في مختلف الدول، وكيف تم رعايته وتصديره إلى الدول الأخرى، وتقديم ذلك بشكل توعوي إلى شرائح المجتمع المسلم تتناسب مفرداته وطريقة تناوله مع التفاوت الثقافي بين تلك الشرائح .

ب (عالمياً: تقع على المفكر والإعلامي المسلم عدة مسؤوليات في

تشخيص الظاهرة وتحديد أسبابها تتمثل أهمها فيما يأتي :

- الكشف عن الوهم والحقيقة في تبني قوى الهيمنة في العالم لقضايا الانحراف الفكري مسوغاً لتحقيق خططها وتوسيع نفوذها، وإحك ام سيطرتها العسكرية، والاقتصادية .
 - ربط الأحداث السياسية العالمية بقضايا الهوية الثقافية وإبراز مدى حاجة قوى الهيمنة إلى أسباب ثقافية ودينية تسوغ تدخلاتها المزرية في شؤون المجتمعات .
 - متابعة التقارير والدراسات والكتابات الصادرة في مجال صراع الحضارات والثقافات ، ونقدها بشكل منتظم في دوائر الإعلام بما يكرس الوعي بمحوريتها في السياق العالمي المعاصر.
 - تكثيف الكتابة والنشر حول دور اللوبي الصهيوني وأفاعيله الثقافية والسياسية والاقتصادية من خلال دوائر تنتشر حول العالم .
- وتجدر الإشارة إلى أن نجاح المفكر المسلم في أداء رسالته في هذا الخصوص يتطلب عدم الاعتماد فقط على الجهود الفردية التي تعبر عن الانتماءات والتحيزات الثقافية بقدر ما يعتمد على تكوين مراكز وهيئات ذات صبغة قانونية تعمل بشكل مؤسس يمكنها من التعامل مع المؤسسات المضادة ذات الإمكانيات المادية والتقنية المتطورة .

ج) محلياً: تقع على المثقف الإسلامي مسؤولية تشخيص الأسباب انطلاقاً من الأرضية الإسلامية لتكون منهجاً في تفسير الأحداث والحضور النقدي الفعال للكشف عن العوامل الذاتية للانحراف الفكري ، ويتم ذلك من خلال العديد من الأدوار يعد من أهمها :

- تصحيح الرؤية القاصرة لمفهوم علو الأمة وخيريتها ، ومقاومة الرؤى التي تكرر المثالية الذاتية لدينا وتصرفنا عن تشخيص الواقع إلى ماض مجيد أو مستقبل يعد بالتمكين دون الالتفات إلى الشروط المؤدية إليه .
- نقد المكونات المعرفية التي تؤول بالكثير إلى القولية والتميط والكشف عن الأسباب الكامنة في هذه المكونات والتي يمكن أن توقع البعض في دائرة الانحراف.
- تحديد الأسباب الثقافية والتربوية التي تؤدي إلى تدني الاستقلالية في التفكير ، وتفعيل روح التبعية لدى النشء ، وغياب المسؤولية ، وإشاعة التفكير الحدي ، و ثقافة الخوف والشك والصمت .
- نقد المفهوم الاختزالي للدين الذي أدى إلى ظهور ثقافة دينية تركز على الطقوس والمعايير الشكلية دون الالتفات الكافية إلى ثقافة العمل والممارسة – التي تعبر عما وقر في القلب – والاختزال السلوكي وتجاهل الفكر والمشاعر .
- تحديد مسؤولية العلاقة في بنية مؤسسات التنشئة بين الموجه والمتلقي، والأب والابن ، بما يؤثر في روح التواصل والحوار^(١).

(١) ينظر : عثمان بن صالح العامر: مسؤولية المثقف الإسلامي تجاه قضايا الإرهاب: (٣١-٣٤).



عاشراً: الاهتمام بجودة المعالجة الإعلامية

وذلك يكون من خلال عدة أمور منها:

- ١ - الابتعاد عن التقليدية الموروثة في التغطية الإعلامية التي تقوم على توسيع دائرة الشجب والاستنكار للأحداث أكثر من ممارسة المهنة الإعلامية في نقل الحدث ورصد مسبباته وتداعياته.
- ٢ - القيام بالمبادرات الإعلامية في تغطية تداعيات الأحداث والوقائع ذات العلاقة بالانحراف الفكري، والاعتماد الواضح على ما يصدر من الجهات ذات المصدقية من بيانات ، ومن القيادة السياسية من خ طابات والتعليق عليها، ورصد ردود المسؤولين ، وأهل الاختصاص ، والمواطنين تجاهها.
- ٣ - التركيز على تفاصيل الأحداث، وجذورها، وأسبابها، والمرجعية الفكرية لمن يتوقع أنهم وراءها - في الوقت الذي وقعت فيه الأحداث قبل أن تتجلي الحقائق وتتكشف، وكل أولئك يشكل إستراتيجية فكرية في التعامل مع الأحداث والوقائع ذات العلاقة بالانحراف الفكري، دون إغفال الرؤية العامة للأمور وما يرتبط بها من قيم وثوابت مثل: (وسطية الإسلام) و (الوحدة الوطنية) وغير ذلك من القيم المتفق عليها.

- ٤ - أن تكون المعالجة الإعلامية نابعة من رؤية فكرية واضحة تجاه التغطية الإعلامية لمثل هذه الأحداث تتطرق منها وسائل الإعلام ، فقد لاحظ

بعض الباحثين أن عدداً من الصحف في بعض البلاد كانت مسرحاً للاتهامات التي يكيلها عدد من الكتاب لفئة (المتدينين) في المجتمع، وهي - للأسف - ظاهرة تتعارض مع قيم المجتمع وتوجهاته . وعلى الرغم من تعدد جوانب الطرح الصحفي في هذا الاتجاه (وبخاصة في الزوايا والأعمدة الثابتة) إلا أنه لا يرتبط بموضوع الحدث، وهو ما يصفه أحد الباحثين بأنه نوع من (تصفية حسابات) فكرية سابقة وجدت لها سبباً للمجاهرة والسفور بها^(١).



الحادي عشر: حسن توصيف الواقعة الجرمية ذات العلاقة بالانحراف الفكري^(٢):

إن من المقرر عقلاً وشرعاً أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، فتصور الأمور وبيان حقيقتها يعطي قناعة بمعرفتها ومن ثم إنزال الحكم المناسب لهذه الواقعة، وبما أن الانحراف الفكري مصطلح حادث نُزِلَ في وقتنا الحاضر على نوع من القضايا تختلف وجهات النظر في تقرير وصفها ثم الحكم عليها فلا بد من التوصيف الشرعي الموضح لهذا المسمى، والانحراف الفكري شأنه شأن كثير من القضايا التي ينبغي أن تكون لها الضوابط الشرعية واللغوية والقانونية بما يميز هذا المصطلح ويوضح ماهيته .

وإذا ظهر هذا التوصيف والبيان لحقيقة الانحراف الفكري الذي

(١) انظر: محمد البشر: التغطية الصحفية لأحداث التفجيرات الإرهابية في مدينة الرياض: (٣٣-٣٥).

(٢) انظر: ناصر المحميد: وظيفة القضاء في التعامل مع الإرهاب: (٦-١١).

يراد إيجاد العلاج المناسب له ، فإن جهة التحقيق القضائي هي التي تقوم بهذا الإجراء على وفق ما جعل لها من الصلاحيات المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية ومن ذلك التحقيق في الجرائم التي تقع ضمن اختصاصها والعمل على الاستدلال^(١).

والواجب أن يترك هذا الأمر لجهة الاختصاص، وألا يتدخل الإعلام في ذلك



الثاني عشر النظر في الاعتبارات التي ينبني عليها اختلاف حكم الانحراف الفكري والمنحرف^(٢) وهي

١- التفريق بين الانحراف المكفر، والانحراف غير المكفر:

إن الانحراف إذا تؤول وجد أنه رتب متفاوتة، فالانحراف منه ما هو كفر، ومنه ما هو معصية كبيرة، ومنه ما هو دون ذلك

والانحراف المكفر: هو ما كان عائداً بالإبطال على أمر مجمع عليه متواتر من الشرع معلوم من الدين بالضرورة.^(٣)

أو ما كان عائداً بالإثبات لأمر علم من الشرع ضرورة إبطاله

(١) الدليل لغة : هو ما يستدل به ويصلح أن يكون دليلاً لإثبات الوقائع، انظر : ابن منظور: لسان العرب: (٢٤٨/١١).

(٢) لمزيد بيان ينظر: عبد الرحمن اللويحي: مشكلة الغلو في الدين: (٣/٧٩٧-٨٣٩).

(٣) ينظر : حافظ حكيمي : معارج القبول: (٢/٥٠٣ - ٥٠٤).

والانحراف المكفر نفسه على رتب متفاوتة، إذ الكفر في ذاته متفاوت

والانحراف غير المكفر وهو تجاوز حدود الله - عز وجل -
بالزيادة عليها زيادة تقتضي الوقوع فيما حرم الله من المعاصي، مما لا يلزم
منه تكذيب بكتاب الله - عز وجل - ولا بشيء مما أرسل به رسوله
صلى الله عليه وسلم^(١).

ويأتي أثر هذا التفريق في التعامل مع المنحرف بحسب انحرافه،
فيعاقب المنحرف انحرافاً مكفراً بما لا يعاقب به المنحرف انحرافاً غير
مكفر

٢ - التفريق بين الانحراف في أمر جزئي والانحراف في أمر كلي

من المتقرر في بيان حقيقة الانحراف أن الانحراف نوعان

النوع الأول: الانحراف الكلي الاعتقادي

النوع الثاني: الانحراف الجزئي العملي

إن مما يجب أن يعتبره المعالج للانحراف النظر في نوع الانحراف إذا
لا شك أن الانحراف الكلي الاعتقادي أعظم ضرراً من الانحراف الجزئي
العملي لأمر

الأول أن الانحراف الكلي الاعتقادي هو المؤدي لظهور الفرق
والجماعات المنحرفة الخارجة عن أهل السنة والجماعة

الثاني أن الانحراف الكلي الاعتقادي سارٍ في فروع لا تنحصر من

(١) ينظر : المصدر نفسه: (٥٠٤/٢).

فروع الشريعة

الثالث أن الانحراف الكلي الاعتقادي انحراف جماعي، وليس انحرافاً فردياً ولذلك جاءت النصوص في الكلام عن الانحراف الكلي الاعتقادي بحسبانه انحراف قوم أو جماعة: " إن من ضئضى هذا - أو فى عقب هذا - قوم يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين مُروق السهم من الرميِّ، يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، لئن أنا أدركتهم؛ لأقتلنهم قتل عاد" (١).

الرابع: أن الانحراف الكلي ضرره عامٌ على الأمة ، فهو انحراف جماعة ظاهرين للناس، في حين أن ضرر الانحراف الجزئي العملي مقتصر على المنحرف

الخامس أن الانحراف الكلي الاعتقادي مطرد الضرر، فحيثما وجد كان الضرر على الأمة في دينها وأمنها ، وأما الانحراف الجزئي العملي فضرره نسبي، فقد تؤثر الزيادة في العبادة على امرئ ، فتعد تلك الزيادة في حقه انحرافاً ، في حين لا تؤثر تلك الزيادة على آخر فلا يعتبر منحرفاً. (٢)

٣ - التفريق بين المنحرفين بالنظر للعلم وعدم العلم

٤ - التفريق بين المنحرفين بالنظر للاجتهاد والتقليد

إن الواقع في الانحراف لا يخلو من حالين

(١) أخرجه البخاري: (٦٣٩) برقم: (٣٣٤٤) ومسلم: (٤٠٩) برقم: (١٠٦٤).

(٢) ينظر: عبد الرحمن اللويحي: الغلو في الدين في حياة المسلمين المعاصرة: (٧٠ - ٧٢).

الحال الأولى أن يكون عالماً بكون العمل الذي صار إليه لوناً من ألوان الانحراف

فهذا - والعياذ بالله - ممن أضله الله على علم، ولا ريب أن عقوبته وتأثيمه ليس كعقوبة الجاهل وتأثيمه والأمر فيه بين

الحال الثانية أن يكون غير عالم بكون العمل الذي صار إليه لوناً من ألوان الانحراف

كما أن المنحرفين من جهة الاجتهاد والتقليد على ضربين

الضرب الأول المجتهد في استنباط الانحراف وتشريعہ وبيان مأخذه وأدلته وهو على نوعين:

الأول: المجتهد المؤهل للاجتهاد

الثاني: المجتهد غير المؤهل للاجتهاد

أما النوع الأول المجتهد المؤهل للاجتهاد

فهذا إنما يقع منه الانحراف (فلتة وبالعرض لا بالذات ، وإنما تسمى غلطة أو زلة ؛ لأن صاحبها لم يقصد اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويل الكتاب، أي لم يتبع هواه، ولا جعله عمدة والدليل عليه أنه إظهار الحق أذعن له وأقرّ به^(١)

وهذا العالم المجتهد الذي توفرت فيه شروط الاجتهاد فأخطأ له أجرٌ واحد هو أجر الاجتهاد والإثم عنه مرفوع، ففي الحديث عن عمرو بن

(١) الشاطبي : الاعتصام : (١ / ١٩٣ - ١٩٤) .

العاص - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 " إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد
 فأخطأ فله أجر."^(١)

أما النوع الثاني المجتهد غير المؤهل للاجتهد

فهذا الاجتهاد لا يُرفع به الوزر، ولا يرتفع به التأثيم ولا يثبت به
 الأجر، لأنه وقع من غير أهله، فهم وإن زعموا الاجتهاد فإنهم غير صادقين،
 وإنما عملهم القول بالرأي المبني على الظنون والأهواء والتخرصات

الضرب الثاني المقلد للمجتهد في استتباط الانحراف وتشريعه

(وهو الذي لم يستتبط بنفسه وإنما اتبع غيره من المستتبطين لكن
 بحيث أقر بالشبهة واستصوبها، وقام بالدعوة بها مقام متبوعه ؛ لانقداحها
 في قلبه . وتمكن حب المذهب من قلبه حتى على عليه ووالى)^(٢)

أو بحيث أخذ بقول الغير من غير حجة، ولا استظهار لعدم القدرة^(٣)

وهؤلاء المقلدون أحد فريقين

- ١ - المقلد لمجتهد معتبر الاجتهاد شرعاً.
- ٢ - المقلد لمجتهد غير معتبر الاجتهاد شرعاً.

(١) رواه البخاري : كتاب : الاعتصام ، باب : أجر الحاكم إذا اجتهد : (١٥٧/٨) ومسلم : كتاب : الأفضية ،

باب : بيان أجر الحاكم إذا اجتهد : (١٣٤٢/٢ ، برقم ١٧١٦) وأبو داود : (٧-٦/٤ ، برقم ٣٥٧٤) .

(٢) ينظر الشاطبي : الاعتصام : (٢٠٦/١) .

(٣) يرظر الشوكاني : إرشاد الفحول : (٣٤٥/٢) ومسلم الثبوت بشرحه فواتح الرحموت : (٤٠٠/٢) .

فأما المقلد لمجتهد معتبر اجتهاده ممن تأهل للاجتهاد والفتيا
وهذا المقلد عامي، فهنا يقال:

إن فرض هذا العامي إنما هو التقليد للموثوق في دينه وعلمه .

ولكن مع ذلك نقول لمن يقلد المجتهد إن ذلك التقليد لا يمهد لك
العدربأن تقلده في كل شيء ، وتجعل قوله بمنزلة قول المعصوم، وهذا
حال كثير ممن وقع في الانحراف مقلداً لمجتهد مخطئ ، والذي يجب
أن يعلم أن المعول عليه إنما هو الكتاب والسنة، والعلماء إنما هم
أدلاء عليه، وإذا كانوا كذلك فإنهم لا يتبعون فيما أخطأوا فيه .

الفريق الثاني المقلد تقليداً غير سائغ شرعاً؛ لأن مقلده غير معتبر
الاجتهاد، فهؤلاء لا يمهد تقليدهم لهم العذر، إذ عامة ضلال الضالين
إنما هو بتقليد الآباء والأجداد والعظماء والمقدمين، والإعراض عن
المرسلين

إنَّ النظر في هذا التفريق وبناء أحكام التعامل مع المنحرفين بحسب
واقعهن من حيث العلم وعدمه، والاجتهاد وعدمه، واعتبار الاجتهاد وعدم
اعتباره، واعتبار التقليد أو عدم اعتباره، إنَّ النظر في هذا التفريق
واعتماده يعصم من الوقوع في زلات كبيرة راجعة إلى عدم فقه مراتب
النَّاس في ذلك، فالعدل أن ينزل كل إنسان منزلته ويتعامل معه بحسب
حاله

٥ - التفريق بين المنحرف المتأول والمنحرف غير المتأول

إن من الأوجه التي يفرق فيها بين المنحرفين في الحكم عليهم،
والتعامل معهم، وعلاج انحرافهم

النظر في المنحرف هل هو متأول : بمعنى أن له شبهة وتأويلاً لفعله
تعلق به ظناً منه أنه الحق؟ أو أنه لا شبهة له ولا تأويل، فالتأول معذور،
وعلى ذلك جرى عمل السلف - رحمهم الله - فهم يعذرون المتأول وإن
خطؤه وضلوه، وإن رأوا أنه قد استحل محارم الله

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : (ذهب الناس من تأويل القرآن
والأحاديث، أو من ذهب منهم إلى أمور اختلفوا فيها، فتباينوا فيها تبايناً
شديداً، واستحل فيها بعضهم من بعض ما تطول حكايته، وكان ذلك
منهم متقادماً منه ما كان في عهد السلف، وبعدهم إلى اليوم، فلم نعلم
أحداً من سلف هذه الأمة يقتدى به، ولا من التابعين بعدهم، رد شهادة
أحد بتأويل، وإن خطأه وضلله، ورآه استحل فيه ما حرم عليه، ولا رد
شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه يحتمله، وإن بلغ فيه استحلال
الدم والمال، أو المفطر من القول).^(١)

(فالتأول والجهل المعذور ليس حكمه حكم المعاند والفاجر، بل قد
جعل الله لكل شيء قدراً).^(٢)

إن الأمر في تطبيق هذه القاعدة التفريق بين المتأول وغير المتأول عائد
إلى من يتولى معالجة المشكلة المعينة ، ولهذا قد يكون التأويل مانعاً من
تكفير الواقع في الانحراف لكنه لا يمنع من إيقاع العقوبة ، كما في

(١) الأم: (٢٠٥/٦).

(٢) ابن تيمية: الفتاوى: (٢٨٨/٣).

قصة قدامة بن مظعون، فاستحلل الخمر كفرًا ولكن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لم يكفره لأنه متأول، فتأويله منع من تكفيره، ولكنه لم يمنع من إيقاع العقوبة عليه، ولذلك قال الراوي في ختام الأثر (ثم أمر بجلده)^(١)

٦ - التفريق بين الداعية إلى الانحراف وغير الداعية

من المعلوم أن المنحرفين نوعان

١ - نوع انحرافه في نفسه، فهو منحرف لا يدعو إلى انحرافه، ولا ينشر انحرافه بين الناس

٢ - نوع يدعو إلى انحرافه، ويظهر الناس على انحرافه

ومن الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند الحكم على المنحرف ومعالجة الانحراف التفريق بين الحالتين، فمن الواجب الأخذ على الداعي للانحراف، والتعامل معه بأسلوب غير أسلوب التعامل مع المنحرف المقتصر على نفسه، ولا سيما إذا كان الداعية للانحراف لسناً فصيحاً يأخذ مجامع القلوب، ويؤثر فيها، ويدلي بشبهته التي تداخل القلوب بزخارفها.^(٢)

والداعية إلى الانحراف يعاقب على نشر انحرافه، وإن كان معذوراً بعذر يمنع إيقاع العقوبة عليه لانحرافه لو لم يدع إليه، وقد يلحق بالداعية إلى الانحراف الرجل المقتدى به في قومه، وإن لم يمارس

(١) رواه عبد الرزاق : المصنف: (١٧٠٧٦/٩) والبيهقي: السنن الكبرى: (٣١٦/٨) وابن أبي شيبة : المصنف: (٥٢٥/٥).

(٢) ينظر الشاطبي: الاعصام: (٢١٨/١ - ٢١٩).

الدعوة إلى الانحراف مباشرة، فإن مكانته في قومه كافية في نشر انحرافه ودعاء الناس إلى أعماله، فإن الناس مولعة بتعظيم مقدميها، وتقليد معظميها

وقد يقترن بالدعوة إلى الانحراف إلزام به، وهذا أعظم من الداعية إلى الانحراف، ويجب أن يكون معه تعامل غير التعامل مع الداعية فقط

٧ - التفريق بين المنحرفين المقاتلين والمنحرفين غير المقاتلين

إن من أهل الانحراف من يجتمع في انحرافه مع آخرين، فيكون لهم شوكة فيقاتلون الإمام المسلم ويخرجون عليه، ومنهم من لا يصل به انحرافه إلى هذا وإن كان يتكلم في أمور المسلمين العامة

فمثل الفريق الأول: الخوارج، فإنهم قد خرجوا على أئمة المسلمين وكفروا صحابة النبي صلى الله عليه وسلم واستحلوا دماء المسلمين

وهذا شأن كثير من أهل البدع، قال أبو قلابة - رحمه الله - : (ما ابتدع رجل بدعة إلى استحل السيف)^(١)

وعند معالجة الانحراف لا تصح التسوية بين الفريقين ذلك أن (غير الخارج لم يزد على الدعوة مفسدة أخرى يترتب عليها إثم، والخارج زاد الخروج على الأئمة. إلى حصول العداوة والبغضاء بين أولئك الفرق فله من الإثم العظيم أوفر حظ)^(٢)

(١) رواه الدارمي: المقدمة: باب: اتباع السنة: (٤٤/١) برقم: (١٠٠).

(٢) الشاطبي: الاعتصام: (٢١٩/١ - ٢٢٠) وينظر أيضاً: (٨١/١).

وفي تعامل السلف مع المنحرفين وخصوصاً الخوارج شواهد على أنهم لم يكونوا يقاتلون كل من رأى رأي الخوارج

فمن ذلك ما جاء عن كثير بن نمر قال بينا أنا في الجمعة وعلي - رضي الله عنه - على المنبر إذ قام رجل، فقال: لا حكم إلا لله، ثم قام آخر فقال: لا حكم إلا لله، ثم قاموا من نواحي المسجد، فأشار إليهم علي - رضي الله عنه - بيده اجلسوا، نعم لا حكم إلا لله، كلمة يبغني بها باطل، حكم الله ننظر فيكم، ألا إن لكم عندي ثلاث خصال: ما كنتم معنا لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا نمنعكم شيئاً ما كانت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تقاتلوا، ثم أخذ في خطبته^(١).

وعلى ذلك جرى فقهاء الأمة وعلماءؤها، قال الشافعي - رحمه الله - : (ولو أن قوماً أظهروا رأي الخوارج، وتجنبوا الجماعات، وأكفروها، لم يحل بذلك قتالهم)^(٢).

وسئل الإمام أحمد - رحمه الله - عن قومٍ من أهل البدع يتعرضون ويكفرون؟ قال: (لا تعرضوا لهم)^(٣).

(١) أخرجه البيهقي: الكبرى: (٨/ ١٨٤) برقم: (١٦٥٤٠).

(٢) الأم: (٨/ ٢٥٧) وانظر: النووي: روضة الطالبين: (١٠/ ٥١).

(٣) المرادوي: الإنصاف: (١٠/ ٣٢١) وينظر: البهوتي: كشف القناع: (٦/ ١٦٦-١٦٧).